



أنشئت بموجب قانون 2016 للجنة
القضائية في فيكتوريا، تقوم اللجنة
بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسلوك أو
قدرة الضباط العدليين وأعضاء المحكمة
المدنية والإدارية في فيكتوريا (VCAT).

تهدف إجراءات الشكاوى المحايدة إلى الحفاظ على ثقة الجمهور في المحاكم الفيكتورية والمحكمة المدنية والإدارية في فيكتوريا (VCAT) وضمان الحفاظ على المستوى السلوكي الرفيع الذي يتوقعه الجمهور من الجهاز القضائي. ويجب أن تكون الشكاوى متعلقة بأحد المسؤولين العدليين أو أحد أعضاء VCAT، كالاتي:

- قاض بمحكمة فيكتوريا العليا
- قاض بالمحكمة الكلية في فيكتوريا
- قاض بمحكمة الصلح أو المحكمة الابتدائية في فيكتوريا أو محكمة الأحداث في فيكتوريا
- قاضي التحقيق الجنائي في محكمة الوفيات في فيكتوريا
- عضو في VCAT
- أمين سجل قضائي في محكمة فيكتوريا العليا، أو المحكمة الكلية، أو المحكمة الابتدائية أو محكمة الأحداث

ما تقوم به اللجنة ✓

- التحقيق في الشكاوى حول سلوك أو قدرة المسؤولين العدليين وأعضاء VCAT على سبيل المثال، يمكنها التحقيق في:
 - التأخير المفرط في إصدار الحكم
 - إبداء ملاحظات غير لائقة في قاعة المحكمة؛ أو
 - قضايا صحية قد تؤثر على قدرة المسؤول على أداء وظائفه الرسمية.

ما لا تقوم به اللجنة ✗

- التحقيق في شكاوى حول صحة قرار صادر عن مسؤول قضائي أو عضو في VCAT (يجب على اللجنة أن ترفض شكاوى من هذا النوع دون اتخاذ أي إجراءات إضافية).
- استبدال عملية الاستئناف.
- التحقيق في الشكاوى حول المحاكم الفيدرالية أو اللجان التحكيمية، مثل محكمة الشؤون الأسرية ومحكمة الاستئناف الإدارية
- التحقق من شخص لم يعد ضابطاً قضائياً أو عدلياً أو عنصراً غير قضائي في VCAT.
- التحقيق في الشكاوى التي لا تتعلق بضابط قضائي أو عضو غير قضائي في VCAT.
- ليست للجنة صلاحية في إقالة موظف قضائي من منصبه. يجب أن توافق أغلبية خاصة من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في البرلمان قبل أن تتم إقالة أي موظف قضائي من منصبه.

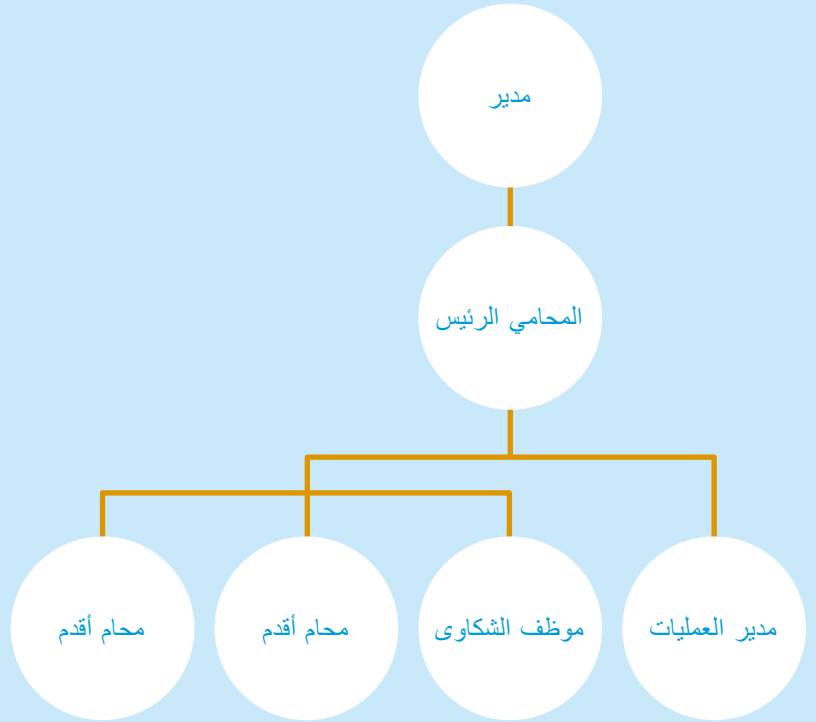
الحوكمة

يتكون مجلس إدارة اللجنة القضائية في فيكتوريا من ستة أعضاء من المجلس القضائي وأربعة أعضاء معينين من قبل المحافظ في المجلس.

الهيكل التنظيمي

الهيئة الحاكمة في المفوضية هي مجلس الهيئة القضائية في فيكتوريا.

في وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك ستة موظفين بدوام كامل وموظف بدوام جزئي يعملون في مكاتب اللجنة في المركز التجاري لمدينة ملبورن.



الشكاوى والإحالات

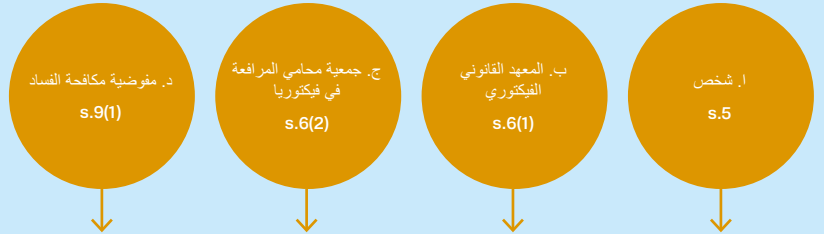
يستطيع أي فرد من الناس أو من المهنة القانونية أن يقدم شكوى إلى اللجنة. وعندما تتلقى اللجنة شكوى، يجب عليها إما:

- رفض الشكاوى (مثلاً تلك التي لا تستوجب النظر فيها أكثر أو إقالة موظف قضائي من منصبه، أو التي تكون تافهة، أو كيدية ومفتعلة، أو التي تتعلق بشخص لم يعد مسؤولاً قضائياً أو عضواً في VCAT، أو التي تتعلق فقط بصحة قرار)؛

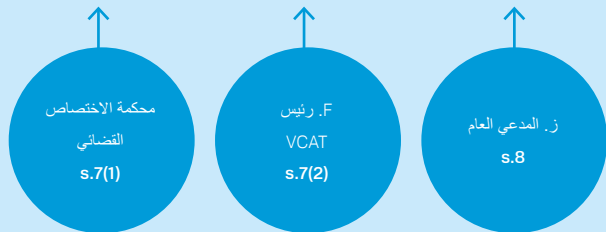
- إحالة الشكاوى إلى لجنة تحقيق إذا كانت الشكاوى خطيرة جداً، والتي تستوجب الإقالة من المنصب على أساس سوء السلوك أو العجز، إذا كانت حقيقية؛ أو

- إحالتها إلى رئيس الإختصاص القضائي المعني للنظر فيها مع التوصيات حول السلوك المستقبلي للضابط إذا كانت الشكاوى أقل خطورة.

شكاوى



الشكاوى أو الإحالة التي تلقتها اللجنة



إحالة

الإحالة إلى لجنة تحقيق

تتكون لجنة التحقيق من ثلاثة أعضاء تعيّنهم اللجنة القضائية. إثنان من الأعضاء هما موظفان قضائيان حاليان أو سابقان

أو من أعضاء المحكمة المدنية والإدارية الفيكتورية VCAT وعضو واحد

هو عضو في المجتمع يتمتع بمكانة عالية تختاره مجموعة من الناس معينة خصيصاً لهذا الغرض.

بعد التحقيق في شكوى، يجب على لجنة التحقيق القيام بأحد الإجراءات التالية:

- رفض الشكوى؛
- إحالتها إلى رئيس الاختصاص ذي الصلة مع توصيات حول السلوك المستقبلي للمسؤول المعني؛ أو
- إعداد تقرير يوصي بإقالة الموظف المسؤول من منصبه إذا ثبت وجود سوء سلوك أو عدم قدرة

تتمتع لجنة التحقيق بمجموعة واسعة من الصلاحيات للمساعدة في التحقيق في شكوى حول ضابط قضائي أو عضو في VCAT. وتشمل هذه عقد جلسة للاستماع إلى القضية، وإصدار استدعاء للشهود، وإجبار الشهود على الحضور، وإعداد المستندات والتقدم بطلب للحصول مذكرة تفتيش.

الإحالة إلى رئيس الاختصاص أو السلطة القضائية المختصة

إذا أحالت اللجنة شكوى إلى رئيس الاختصاص، فسوف تقدّم توصيات حول السلوك المستقبلي للضابط. بمجرد إحالة شكوى إلى رئيس الاختصاص، يجوز له:

- تقديم المشورة للضابط؛ أو
- ممارسة أي صلاحيات أخرى يتمتع بها رئيس السلطة القضائية فيما يتعلق بالضابط المعني.

يجب على رئيس الاختصاص تزويد اللجنة بتقرير يوضح نتيجة الإحالة وأسباب هذه النتيجة. وسوف يتم تزويد صاحب الشكوى بنسخة من هذا التقرير.

من المهم الملاحظة بأن لجنة التحقيق ورئيس الاختصاص لا يتمتعان بصلاحيات إقالة ضابط قضائي من منصبه. يجب أن توافق أغلبية خاصة من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في البرلمان قبل أن تتم إقالة أي موظف قضائي من منصبه.

حالات رفض الشكاوى

يمكن رفض الشكاوى لعدد من الأسباب.

الرفض الإلزامي

يجب رفض الشكوى إذا:

كانت الشكوى لا تتعلق بمسؤول قضائي أو عضو في VCAT

كانت تتعلق فقط بموضوعية أو جدارة أو قانونية القرار

كانت مفتعلة من قِبَل صاحب الشكوى

حدث الأمر قبل أن يصبح الشخص ضابطاً عدلياً أو عضواً في VCAT وكان السلوك لا يستدعي إقالة الشخص من منصبه

كانت الشكوى تتعلق بحياة الموظف الخاصة ولا تؤثر على أداء مهامه أو ملاءمته للمنصب

كانت تافهة، مفتعلة وكيدية أو لم تُقدّم بحسن نية

كان الضابط قد تقاعد ولم يعد موجوداً في المنصب

يجب رفض الشكوى، إلا إذا اقتنعت اللجنة بما يلي:

يمكن، إذا تم إثباتها، اعتبارها سوء تصرف أو سلوك أو عجز، يستدعي الإقالة من المنصب؛

تستدعي المزيد من النظر فيها على أساس إنها قد تؤثر أو أثرت على أداء الضابط لوظائفه؛ أو

قد يكون سلوك الضابط قد انتهك معايير السلوك المتوقع عموماً من الضباط العدليين أو أعضاء VCAT المادة 16 (1)

أسباب الرفض التقديرية

يمكن رفض الشكوى إذا:

لم يتم إثباتها

كانت قد حدثت منذ فترة طويلة جداً

كان التحقيق أو مزيد من التحقيق غير ضروري أو غير مبرر، نظراً لجميع الظروف